Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain
1001 Connecticut Ave NW, Suite 250 • Washington, D.C. 20036 • (202) 650-5530 • www.adhrb.org • @ADHRB

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2014 يأكد أزمة حقوق الإنسان في البحرين

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقاريرها السنوية حول ممارسات حقوق الإنسان وقد أكد التقرير في الجزء الخاص بالبحرين على حجم أزمة حقوق الإنسان في البلاد. تبدو افتتاحية التقرير كأنها دليل للأنظمة القمعية على كيفية تقويض أبسط حقوق الإنسان وتلك المعترف بها دوليا بنجاح:

> *"أهم مشكلات حقوق الإنسان تشمل عدم قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم سلمياً، واعتقال واحتجاز المحتجين بتهم غامضة وفي بعض الحالات يؤدي ذلك لتعرضهم للتعذيب في الاحتجاز، وعدم مراعاة الأصول القانونية في محاكمة النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان والعاملين في المجال الطبي والمدرسين والطلبة، وبعض المحاكمات تؤدي إلى اصدار الأحكام القاسية.*
>
> *كما أن أهم مشكلات حقوق الإنسان في البحرين تشمل الحرمان التعسفي من الحياة، وعدم مساءلة ضباط الأمن المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، واعتقال الأفراد بتهم تتعلق بحرية التعبير، وانتهاك الخصوصية، وفرض القيود على الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات وبعض الممارسات الدينية."*

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تروج علناً للجهود التي تبذلها حكومة البحرين نحو الإصلاح منذ الاحتجاجات الشعبية في البلاد في عام 2011، لكن تقريرها تؤكد أن أهم انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق مستمرة مع الإفلات من العقاب ليومنا هذا. حيث يذكر التقرير سجن المدافعين عن حقوق الإنسان، مثل نبيل رجب المسجون فقط لانتقاداته الحكومة، ولكن الولايات المتحدة لم تفعل شيئا يذكر لضمان الإفراج عنه أو عن غيره.

وقد ادرجت مجلة بوليتكو البحرين في المركز الثامن في قائمة الدول القمعية الحليفة "الأكثر احراجاً" للولايات المتحدة مشيرة أن "الرئيس أوباما تحدث علنا ضد الانتهاكات – ولكنه لم يفعل الكثير واستمر في بيع الأسلحة لدول الخليج الغنية، التي استخدم بعضها ضد المتظاهرين." ومع توفر مثل هذا الكم من المعلومات عن أزمة حقوق الإنسان في البحرين، ليس لدى وزارة الخارجية عذر لعدم الضغط على حليفتها للتحرك نحو الإصلاح. حيث يمكن ويجب على الولايات المتحدة تغيير أولوياتها من أمنها ومصالحها الاقتصادية إلى وضع قيمها كأولوية في البحرين.

يجب على الكونجرس المضي قدماً للتصويت لتوم مالينوفسكي الذي تم ترشيحه ليكون الأمين المساعد لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية. مالينوفسكي لديه سجل قوي في الضغط على حكومة البحريني لدعم التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. حيث أن شغله لهذا المنصب سيكون حاسماً لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في مشاركة الحكومة بشأن هذه القضايا.